

التحالف لمواجهة الشدائد فهم مجلس التنسيق البحريني-السعودي ضمن سياق الاستراتيجية

في الثامن والعشرين من الشهر الحالي (يوليو-حزيران) ٢٠١٩، كشف العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة ووزير الخارجية السعودي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف عن شكل جديد من التعاون الثنائي بين البلدين، حيث أعلن عن إنشاء مجلس التنسيق السعودي البحريني.

يهدف هذا المجلس إلى رفع مستوى التعاون في العديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والتنمية، وفي مجال الأمن، وكذلك للإشراف على المشاريع القائمة والمبادرات المشتركة وتقييم التقدم فيها. حيث اعتبر جلالة الملك حمد أن إنشاء مجلس التنسيق هو مبادرة استراتيجية جديدة من شأنها أن تعزز آليات التعاون الثنائي على جميع المستويات، كما أشاد بسياسة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن المصالح العربية والإسلامية وتعزيز آليات السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

المنامة ملتزمة بتعزيز تحالفاتها التقليدية، حيث تواجه كل من البحرين والمملكة العربية السعودية (وبقية حلفائهم الاستراتيجيين كالإمارات العربية المتحدة) تحدياً خطيراً ومنتزاً من جمهورية إيران الإسلامية والعديد من وكلائها في المنطقة مثل حزب الله ومليشيات الحوثي.

وتتشارك الرياض مع المنامة في نفس الأهداف حيث يسعى كلاهما يسعى إلى توطيد الاستقرار الإقليمي. ففي عام ٢٠١٨ تعهدت الرياض بدعم اقتصاد المملكة بمدّها بحزمة مساعدات مع كل من دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة. وتأتي هذه المساعدات بعد المحاولات المتعددة لخفض قيمة الدينار البحريني كجزء من الحرب الاقتصادية على المملكة بهدف اخلال الأمن والاستقرار فيها.

لا تزال التوترات تتزايد في المياه الدولية للخليج العربي، بالإضافة إلى دعم إيران المتكرر لأذرعها وخلاياها النائمة (مثل حزب الله وسرايا الأشتار) ومحاولاتها المستمرة لتحريك النعرات الطائفية في البلاد، مما جعل تأمين الأمن والاستقرار الداخلي يتصدر أجندة حلفائها.

يعد هذا المجلس البحريني السعودي خطوة مهمة أخرى لدرح أنشطة إيران المشينة في المنطقة وخارجها.